حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد يوليو – سبتمبر 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

طرد الفرع من الأصل في معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس (ت 395هـ) دراسة تحليلية

أ.م. د. حسام قدوري عبد*
جامعة بغداد– كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية
husam.qaddoori@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

أ.م. د. خلود جبار عيدان**
جامعة بغداد – كلية الإعلام
drkholod@comc.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2025/05/20
تاريخ قبول البحث: 2025/07/14
تاريخ النشر: 2025/09/30

المستخلص:

عُني أكثر الباحثين برصد منهج ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) في التأصيل نفسه، وملاحقة العلل والأسباب التي يؤطر بها المعاني الفرعية التي يستخلص منها المعنى العام. وهذا هو المألوف المعتاد عليه في الدراسات، ولكنْ أن نرصدَ أمرًا يخالف هذا؛ وهو طرده للفروع فإنه يثير التساؤلات عن الذهنية الاستقرائية التي أحكم من خلالها صناعة معجمه، وهذه دراسة ما رفض إدراجه في المعنى العام في تلك الجذور ممّا يدعونا للبحث في الآليات التي اعتمدها في منهجه من جهة، وأسباب ذلك الطرد من جهة الألفاظ نفسها.

ويميل ابن فارس إلى ذكر مجموعة لا بأس منها من الألفاظ ويحكم بأنها ليست من ذلك المعنى العام، ويطردها منه، وهذه الألفاظ هي مدار البحث المقترح هذا. ويتكفل الموضوع برصد تلك الألفاظ قدر المستطاع – وهي كثيرة كافية– ثم تبويبها ودراستها حسب التحليل العلميّ لسبب الطرد، لإبراز صورة أخرى لآليات عمله في الصناعة المعجمية التي تبيّن تفرّده في طريقته ومنهجه.

الكلمات المفتاحية: طرد، الفرع، الأصل، المعجم، التحليل.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

- **المقدمة:**

معجم (مقاييس اللغة) تجربة فريدة في تطوير المعجمية العربية التي سادت فيها تجربة التأسيس المتمثلة بمعجم العين للخليل الفراهيديّ (ت ١٧٥ هـ)؛ إذ كسر ابن فارس طوق الصناعة المعجمية في الشكل والمضمون، ففي الشكل الذي يُعدّ واجهة التلقي ترك ابن فارس التقليبات، والترتيب الصوتيّ الذي جاء به الخليل في تجربته، واعتمد سلوكًا خاصّا في مداخل المعجم عنده؛ يعتمد على تسلسل أقرب ما يكون دائريًا فيبدأ من حيث يبدأ الجذر في تسلسله ثم يكمل ما بعده ليعود بعد ذلك حتى يصل إلى ما قبل الجذر نفسه، وهو ترتيب يبدو صعبًا لمن لم يألفه، لكنه على كلّ حال أقلّ صعوبة من الترتيب الصوتيّ الذي يبدأ بمخارج أصوات الحلق عند الخليل في (العين).

أما في المضمون، وهو الأهمّ فإنّ ابن فارس حاول تقديم تجربة معجمية مغايرة للمألوف في تجربتي الخليل في (العين)، وابن دريد (ت ٢٣١ هـ) في (جمهرة اللغة)؛ إذ لم تعد قيمة المعجم في تحديد الدلالات، وبيان العلاقات الرابطة بين اللفظ والمعنى فحسب، بل تجاوز ذلك لمحاولة صناعة تأصيلية لتلك العلاقات، وهو بذلك قد خطا خطوات جادّة في أكثر من اتجاه؛ فما فعله يؤسس لما يعرف بالدراسات التأصيلية Etymologic Studies للغة العربية، ولعلم اللغة التاريخي في منحى يحاول وضع مقاربات عقلية للعلاقات الرابطة بين الألفاظ التي تعود لجذر واحد.

ويمكننا تلخيص ذلك بتحديد آلية عمله بالخطوات الآتية: تحديد الجذر، ثم جمع المعاني الفرعية التي تتعلّق به. وإبراز العلل في تعلّق تلك المعاني الفرعية بالجذر. واستخلاص المعنى المشترك بين هذه المعاني الفرعية. وأخيرًا تحديد المعنى العام. ولا يمكننا تصوّر أن يصل إلى المعنى العام من دون استقراء المعاني الفرعية، واستنباط المعنى العام من الجامع المشترك منهنّ.

وفي هذه العملية المركبة صادفت ابن فارس مجموعة كبيرة من الألفاظ الفرعية التي تبدو لأول وهلة أنها ذات صلة بالجذر، لكنها لا تنتمي إلى المعنى العام الجامع الذي سمّاه أصلًا، لذا طردها من عملية القياس بين المعنى العام والمعاني الفرعية، تلك العملية أقرب ما تكون لعمليات الفرز التي تجري في المختبرات العلمية، أو عمليات إلغاء الأصوات في الإحصاء، والاستبانات.

- **الغاية من الموضوع، والمنهج:**

فَهْم الآليات التي قامت عليها أسس تكوين المعجم، وبالخصوص عند ابن فارس، كذلك فَهْم العلاقات التي تربط بين الأصول وفروعها، كذلك الوقوف على التعليلات المسببة للطّرد، وبذا يمكننا طرح رؤية مغايرة للمألوف من الدراسات التي تخصّ ابن فارس التي لم تولِ هذا الموضوع كثير اهتمام. ويعتمد البحث عن وصف الظاهرة ودراسة عيناتها تحليلًا، ونقدًا.

- **الدراسات السابقة:**

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي لها صلة بهذه الفكرة، وهي:

- (نظرية ابن فارس بين الأصل والوصل والنقل "معجم مقاييس اللغة" أنموذجًا)، رسالة ماجستير صدرت من جامعة النجاح الوطنية في فلسطين عام ٢٠١٣، وفكرة هذه الدراسة قائمة على إرجاع ما تعدد من أصول في المقاييس إلى أصل واحد، وعليه فإن فكرته على النقيض من فكرة هذا المقترح تمامًا.
- أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللغة، بحث منشور في معهد البحوث العلمية/ جامعة أم القرى في السعودية، تأليف الدكتور سلمان بن سالم السحيمي. حاول الباحث دراسة رؤية ابن فارس في الرباعيّ والخماسيّ، وتفسيره لنحت تلك الأصول من الجذور الثلاثية.
- نظرية الأصول عند ابن فارس(ت٣٩٥هـ)، صدرت من جامعة بغداد كلية الآداب عام ٢٠١١. وهي أطروحة دكتوراه للباحث عبد العباس عبد الجاسم أحمد، بإشراف الأستاذ الدكتور نهاد حسوبي، وهذه الدراسة من أهم الدراسات التي تتعلّق بفكرة هذا البحث؛ فقد عقد في الفصل الثالث مبحثًا سمّاه (ما أبعده ابن فارس من الأصول). ويلاحظ على دراسته أنّ الباحث قدّم رؤية تتعلق بنفي الأصول نفسها، فاختلط عليه نفي الأصالة بطرد الفروع من الأصول، والفرق واضح بين طرد الأصل كله، وطرد بعض الفروع منه.

*** المطلب الأول: تأصيل المعنى، الاستقراء، والاستنباط.**

- في معنى الأصل، والفرع.

تتلخص فكرة معجم (مقاييس اللغة) في تحديد المعنى العام للجذر، وربط المعاني الفرعية التي تدور في فلكه بذلك المعنى العام. ويمكننا القول: إنّ ما كان يبحث عنه ابن فارس في هذه التجربة هو علاقة الجذر بالمعنى العام من جهة، وكيف انشطرت المعاني الفرعية من هذا المعنى العام؟

وفي سبيل الإجابة على هذين السؤالين خطر في باله أن يستعين بالاستقراء المعكوس؛ بمعنى أن يبدأ من المعاني الفرعية ليجمعها، ثم يقوم بدراسة تلك المعاني الفرعية لاستخلاص معنى تشترك فيه تلك المعاني الفرعية، وذلك المعنى الذي تتفق عليه تلك الألفاظ سيكون هو المعنى العام لا محالة. والأصل عند ابن فارس هو ذلك المعنى العام المركزي الذي تتصل به المعاني الفرعية، وكان على ابن فارس تحديد المعنى العام من جهة، وإبراز التعليلات المناسبة لعلاقة المعاني الفرعية بذلك الأصل.

وتتبع ما ذكره هو في معنى الأصل والفرع في اللغة يوصلنا إلى أن (أصل) نفسها تدلّ على معانٍ محورية عامة متعددة؛ يقول: "الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصولٍ متباعدٍ بعضها من بعض، أحدها أساس الشيء، والثاني الحَيّة، والثالث ما كان من النَّهار بعد العشيّ" (ابن فارس، ١٩٧٩: ١/ ١٠٩) ومعلوم أن المراد من الأصل الذي أصبح دالّا على المعاني المركزية في معجمه هو الأصل الأول الدالّ على الأساس.

وفي معنى الفرع يقول: "الفاء والراء والعين أصلٌ صحيح يدلُّ على علوٍّ وارتفاعٍ وسموٍّ وسُبوغ... قال ابن دُريد: امرأةٌ فرعاءُ: كثيرة الشّعر." (ابن فارس، مرجع سابق: ٤/ ٤٩١-٤٩٢)

ومن هذا المثال تظهر العقبة التي تواجه هذه التجربة؛ وهي إيجاد الإجابات المنطقية لتحديد العلاقات الرابطة بين المعنى المركزيّ، والمعاني الفرعية، فالفرع بمعناه الذي يكون متعلّقًا بالأصل يظهر أنه مأخوذ من طول الشعر ونمائه

وغزارته. وعليه فإن ربط المعنى العام للجذر (أصل)، والمعنى العام للجذر (فرع) يبيّن الصلة بين الرأس وفروع الشعر الممتدّة منه. وعليه فإنّ الطرد يكون للفروع التي لا تجد لها مجال صلة بين الأصل، والفرع، ويتمثّل هذا الأمر بأمور كثيرة تتعلّق بشكل الفرع؛ أي صورته اللفظية صوتًا، وصرفًا، أو بدلالته التي لا يمكن إيجاد الصلة الرابطة بين الأصل والفرع فيها.

تبدو فكرة المعنى المركزيّ، أو العام في تجربة ابن فارس فريدة، ذلك المعنى الذي عبّر عنه بالأصل، ولنا أن نتساءل عن جذور هذه التجربة، فالإلحاح على وجود معنى جامع لمجموعة ألفاظ يقتضي بالضرورة القول بالمرجعية التأصيلية التاريخية لدى ابن فارس؛ إذ لا يعقل القول بظهور الفكرة نفسها من دون مرجعيات ثقافية خاصّة. بيد أنّ مصادر سيرة ابن فارس لا تذكر أن له اهتمامًا ملحوظًا بالتاريخ، ولكن هذا لا يقللُ من نمط الذهنية التي تحكم عقلية ابن فارس واستنتاجاته في هذا المضمار.

وقد نجد ما يبرّر لنا هذه الذهنية التاريخية لدى ابن فارس؛ وذلك مبني على احتمال يتلخص بقوله بتوقيفية اللغة نفسها، فهو يؤمن بذلك ويصرّح به، وهذا القول قد يجرّنا لافتراض أن يتساءل ابن فارس عن طبيعة تلك اللغة التوقيفية، وعن طبيعتها، ومدى تعلّق هذه المعاني الموجودة الآن بتلك اللغة، وبذا يمكنه أن يحاول خلق مقاربة تأصيلية تتمثل بجمع الفروع للعودة إلى الأصول؛ وبذا فهو لغويّ راديكاليّ بامتياز.

وقد لاحظ المهتمون برأي ابن فارس في نشأة اللغة ذلك، فهو يؤمن بتوقيفية اللغة، وأنها هبة من الله تعالى لآدم مستدلًا بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾[البقرة: ٣١]، ولكنّ هذا التوقيف لم يكن دفعة واحدةً، بل فيها سلوك تراكميّ يتدرّج في تطوّره حتى وصلت مرحلة الإعجاز القرآنيّ، والبلاغة النبوية العالية، ونصّ حديثه يبيّن رؤيته لتطوّر اللغة أمرًا لا بدّ منه وصولًا إلى مرحلة الإعجاز، قال: " ولعلّ ظاناً يظن أن اللغة الّتِي دللنا عَلَى أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وَفِي زمان واحد. وَلَيْسَ الأمر كذا، بل وقّف الله جلّ وعزّ آدمَ عليه السلام عَلَى مَا شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إِلَى علمه فِي زمانه" (ابن فارس، ١٩٩٧: ١٨) وكلامه صريح في تدرّج اللغة في تطوّرها، واستمرارها في هذا التطوّر، فيكمل قائلًا: "وانتشر من ذَلِكَ مَا شاء الله، ثُمّ علّم بعد آدم عليه السلام من عرَب الأنبياء صلوات الله عليهم نبياً نبياً مَا شاء أن يعلمه، حَتَّى انتهى الأمر إلى نبيّنا محمد صلى الله عليه وسلم، فآتاه الله جلّ وعزّ من ذَلِكَ مَا لَمْ يؤته أحداً قبله، تماماً عَلَى مَا أحسنَه من اللغة المتقدمة. ثُمّ قر الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٩٧: ١٨).

ويرى ابن فارس أن اللغة العربية قد وصلت مرحلة التطور الأخير الذي لا تطوّر بعده، فاللغة في تصوّره توقيفية من حيث المصدر، والمنتهى، لكنّها في داخل هذا الإطار التوقيفيّ كانت متحركة نحو الزيادة والتطور وصولًا إلى المرحلة النهائية في ذلك التطور، قال: "فإن تعمّل اليوم لذلك متعمِّل وجد من نُقّاد العلم من ينفيه ويُرده " (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٩٧: ١٨) وهذا يعني صراحة توقف تطور اللغة العربية.

هذا التصوّر التطوري للغة يمنحنا رؤية تبريرية لما فعله ابن فارس من تأصيل في معجمه (مقاييس اللغة)؛ فهي قد وصلت في تطورها خاتمة المطاف، وعليه فإن محاولة استقراء تلك الفروع سيكون ناجحًا، وإن كان الاستقراء بطبيعته

ناقصًا؛ لانعدام الإحاطة بكلام العرب الفصحاء كلّه. فالفروع قد وصلت لنهاية التطور، وعليه فالرجوع عكسيًا بجمع الفروع ثم غربلتها وتنقيتها للبحث عن المعنى العام المشترك سيوصل ابن فارس لافتراض اللغة الأولى التي بدأت.

- طبيعة الاستقراء عند ابن فارس.

لا يردُ في سيرة ابن فارس وترجمته ما يدلّ على ولعه بالمنطق، أو الفلسفة (ابن فرحون، ٢٠٠٥: ١/ ١٦٣-١٦٥) لكنّ ما بذله من جهد في معجمه (مقاييس اللغة) يُعدّ عملًا استقرائيًا من الفهم المنطقيّ؛ فالاستقراء الأرسطيّ في أبسط رؤية تعريفية له يمثل مرحلة الانتقال من الجزئيات إلى الكليات (زيدان، ١٩٧٧: ٢٧.). وما فعله ابن فارس هو عين الاستقراء؛ إذ قدّم رؤية تحاول الانتقال من الجزئيات الفرعية، وهي المعاني الواردة في كلّ جذر ليستخلص منها الكليات، وهي المعاني العامة، والمحورية التي وصفها بالأصول.

ويُعرف الاستقراء عند أرسطو ببساطة بإقامة قضية عامة، لكنْ ليس بطريق الاستنباط؛ بل باللجوء الى أمثلة جزئية، تلك الأمثلة التي يكون فيها تصديق تلك القضية العامة، أو هو محاولة البرهنة على أن قضية ما تكون صادقة صدقاً كلياً عن طريق إثبات كونها صادقة في حالاتها الجزئية كلّها اثباتاً تجريبياً (زيدان، مرجع سابق.) . ولو حاولنا تقريب هذا التعريف الأرسطيّ للاستقراء على (مقاييس اللغة) لوجدناه ينطبق عليه تمامًا؛ فابن فارس يحاول الاستدلال على وجود الصلة الرابطة بين الجزئيات، وهي الفروع والكلّيات، وهي الأصول، ويطرح المبررات المنطقية لمحاولة ذلك الربط بينهما، فنراه يقول في مقدمة معجمه ما يُقرّر به وجود تلك العلاقات الرابطة بين الفروع والأصول: " إنَّ لِلُغةِ العرب مقاييسَ صحيحةً، وأصولاً تتفرّع منها فروع. وقد أَلَّف النَّاسُ في جوامع اللغة ما أَلّفوا، ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ١/ ١).

وقد يُطرح سؤال عن مرجعية الاستقراء عند ابن فارس، ومن أين حصل عليها؟ وعلى الرغم من كونه يحمل ثقافة إسلامية تتصف بالشفاهية والنقل من أفواه الشيوخ بالقراءة والسماع إلّا إنّ ذلك لا ينفي مطلقًا أن يكون له معرفة ولو بشكل قليل بعلم المنطق، وهو احتمال ضعيف، لكنّ الاحتمال الأقوى أنْ يعتمدَ ابن فارس في ذلك على خبرته الشخصية من جهة، وعلى كون طبيعة العلوم الإسلامية التي تحمل في طيّاتها طبيعة منطقية كالفقه والأصول بما يجعله يحاول تقليد ذلك، أو تطبيقه في اللغة.، وفي مقدمة معجمه ما يوحي بذلك حين يستعين بمصطلح الاستنباط الدالّ على إعمال الأدلة، وترجيحها، وفرزها بما يراه مناسبًا وصولًا لرأي مقنع وحجة بالغة، قال: " فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ١/ ٥). وعليه فابن فارس في معجمه ينتقل من تكوين الصناعة المعجمية بطبيعتها الشفاهية المعتمدة على النقل من أفواه الفصحاء إلى التكوين العقلي، والبناء الاستدلاليّ الذي يفلسف تلك الثقافة الخبرية.

ويرجع المهتمون بتأصيل منطقية الاستقراء في العلوم الإسلامية إلى القرآن الكريم، وحثّه الدائم على طلب العلم، والتفكّر في الخلق مذكّرًا بالاستدلال وقيمته لإثبات الحقيقة الكبرى، وهي التوحيد بما يمنح المؤمن تصوّرًا حقيقيًا عن البحث والاستدلال (البدر، ١٩٩٢: ٦٢)، ولا أدلّ على ذلك من قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ**

الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وقد انعكس هذا الاهتمام بالبحث المنطقيّ، والحثّ على الاستدلال المنطقيّ في الدراسات اللغوية، ومنه الاستقراء، فقد "استعمل اللغويون الاستقراء وسيلة يحاولون من خلالها تقصي الظاهرة اللغوية والإضافة إليها عن طريق رصدها ثم نظمها في كليات ثم جزئيات ثم القياس ووضع الأحكام فقد ذكر أبو حيان ممارسة الاستقراء من قبل اللغويين بمدارسهم المختلفة فقال:" وقد استقرى هذا اللسان البصريون والكوفيون، فوجب المصير إلى ما استقروه ومن حفظ حجة على من لم يحفظ" ، وقد رد على ابن خروف قوله بعمل الثالث في باب التنازع بأن صنيعه ذاك ناتج عن استقراء ناقص مما يدلّ على معرفتهم أقسام الاستقراء وتطبيقهم له" (العماميّ، ٢٠٢٠: ٣٩٠).

- آلية استنباط المعنى عند ابن فارس.

قدّم ابن فارس فهمًا رياضيًا جديدًا في صناعته المعجمية؛ فالصناعة المعجمية التي اقترحها الخليل قائمة على الإحصاء الدقيق لعدد الجذور من خلال ضرب الجذر في عدد حروفه، وبذا يكون عدد احتمالات كلّ جذر معلومًا من الفهم الرياضيّ للإحصاء (نصار، ١٩٨٠: ٢٢-٢٥)، أما ابن فارس فقد قدّم رؤية رياضية مختلفة تتعلّق بالمعاني، وليس بالألفاظ (عبد الجليل، ٢٠١٤: ٢٢٦-٢٢٨).

إنّ الفرق بين الرؤيتين يكمن في كون الإحصاء الرياضي لنظام الاحتمالات عند الخليل يتعلّق بالألفاظ نفسها من دون المعاني، لذا لجأ الخليل لفكرة المستعمل والمهمل لفرز الجذور المستعملة، وطرح الجذور التي تكون مهملة، وهذه الطريقة ظلّت محكومة بضبط السماع نفسه لذا جاء من استدرك على الخليل بعد ذلك فيما ذكره من المستعمل والمهمل من الجذور.

أما ابن فارس فقد استعان بفرضية رياضية تعتمد نظام المجموعات لفرز المعنى العام، فما تشترك فيه تلك الفروع من معنى يمثّل المعنى العام، أو المركزي الذي تتمحور حوله سائر الفروع، وما لم يكن له صلة بذلك المعنى العام في معناه يطرد منه، وبذا يتّضح الفرق بين التجربتين؛ فتجربة الخليل تخصّ فرز الألفاظ من دون المعاني، وتجربة ابن فارس تخصّ المعاني (نقاز، ٢٠٢١: ٧٤٨)، وتعتمد على تطابق الألفاظ الصوتيّ في بداية ذلك الفرز ليكون محلّ اتحاد المجموعة، أو طردها.

*** المطلب الثاني: آليات الطرد، دراسة تحليلية.**

استطاع ابن فارس الاعتماد على مجموعة من الآليات العملية تكون فاعلة ومؤثرة في تقييم انتماء الفرع إلى الأصل، وهذه الآليات تتشكّل في خطّين؛ الأول منهما في متابعة التشابه الشكليّ للألفاظ، وهذا يقتضي متابعة تلك الألفاظ صوتيًا وصرفيًا، والثاني في متابعة التشابه المعنويّ لتلك الألفاظ، وهذان الخطّان لا يمكن الفصل بينهما.

- الطرد وعلم الصوت، نماذج تحليلية.

بعض الظواهر الصوتية التي تمنع المعنى الفرعيّ من الدخول في حيّز الأصل مما يؤدي إلى طردها منه، ومن أهمها الإبدال، وغيره. والإبدال، ومثله الإعلال يتكيّفان في استبدال صوت صحيح صامت في الإبدال، وصوت علة صائت في الإعلال بغيرهما، وهذا الاستبدال يخضع لمجموعة من القوانين الصوتية المؤثرة، فالإبدال بين الأصوات يخضع لتأثير الأصوات بعضها ببعض نتيجة التجاور، والشبه، أما الإعلال فقوانينه كثيرة تتحكم به؛ ومنها وجود الحركة غير المجانسة قبل صوت العلة مثلًا.

والإبدال وإن كان مدرجًا في مباحث الصرفيين القدماء (الحلبيّ، ١٩٦٠: ١/ ٢-٥) مقترنًا بالإعلال إلّا أنهما من فروع علم الأصوات حديثًا؛ ولكلّ من الرأيين وجه واستدلال للاستئثار بدراستهما في نطاق العلم الذي يراه صحيحًا؛ فالقدماء من الصرفيين كانوا ينظرون إلى كون الإبدال والإعلال من مباحث الصرف لمقدار ما ينتج من تغييرات تتعلق بالبنية الصرفية بسببهما، فهم يدرجونهما في علم الصرف من باب تأثيرهما في البنى الصرفية.

أما المحدثون من الأصواتيين فإنهم يدرجون الإبدال والإعلال في إطار طبيعة المادة المدروسة؛ وهي التغييرات التي تطرأ على الأصوات الصحيحة والمعتلة بما هي أصوات ليس غير (بوبفار، ٢٠١٥: ٣٣٧).

ويمكن للقدماء الردّ قائلين مثلًا: لسنا ننكر أن التغييرات في الإعلال والإبدال هي تغييرات صوتية، لكن تلك الأصوات لا يصيبها التغيير ما لم تتعرض لصراع مع بقية الأصوات المجاورة لها، وهذا لا يحدث ما لم تندرج تلك الأصوات في داخل البنية الصرفية نفسها.

ومن منطلق تعاضد الصوت بالبنية الصرفية فإنّ قيمة الإبدال والإعلال لدى ابن فارس ثمينة تكمن في تطويعهما لنظريته؛ فابن فارس وهو يحاول تأصيل الجذور في إطار (الأصل) ومقابله من الفروع يضع في الحسبان أنّ الأصل مادة محضة تتكون من مجموعة من الأصوات الثلاثية، أو ما زاد عليها، ويقابلها الفروع التي تتجاوز حدود ذلك إلى تكوينات صوتية تعتمد على البنى الصرفية، وهذا يعني أن الإبدال والإعلال يطرآن على الفروع، ويمكن افتراض وقوعهما في تلك الفروع.

ووقوع الإبدال والإعلال في الفروع سيصنع فروعًا وهمية؛ فإنّ (يصبر) يمكن أن نفترض إبدالًا يقع فيه فيصبح (يسبر) وهذا الأمر سيجعل الفعل (يصبر) منضويًا في خانة الأصل (سبر) بالسين. وهذا الأمر يعني وجود فروع تحمل الصامت (س) وهي في الأصل (ص) فتندرج في الأصل (صبر) وهي ليست منه. لذا جعل ابن فارس من الإبدال والإعلال وسيلة فاعلة ومؤثرة في طرد الفروع معتمدًا على الآتي:

1 - اختلاف المعنى بين الفرع الوهميّ، وفروع الأصل الحقيقية.

2 – وجود دلالات مشابهة لهذا الفرع الوهميّ في أصله الأول.

وعليه فقد استطاع ابن فارس توظيف الإبدال والإعلال في هذا الفرز الدقيق، ويقرب عدد الفروع التي طردها ابن فارس بالإبدال إلى ١٥٠ فرعًا، ونتلمّس في نصّ له تلميحًا لآلية الطرد بالإبدال هذه، إذ قال: "الهمزة والثاء والنون ليس بأصلٍ، وإنّما جاءت فيه كلمةٌ من الإبدال، يقولون الأُثُن لغة في الوُثُن. ويقولون الأُثْنَة حَرَجة الطَّلْح. **وقد شَرَطْنا في أوَّلِ كتابنا هذا ألاّ نقيس إلاّ الكلامَ الصحيح**" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ١/ ٦١) ومن ذلك في الإعلال قوله: "الفاء والواو والدال كلمةٌ واحدة، ثمَّ تستعار. فالفَوْد مُعظَم شعر اللِّمَّة ممَّا يلي الأذُنين... وممَّا ليس منه قولُهم: فاد يفود، إذا مات، والأصل في هذا الياء، وقد ذكر" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٤/ ٤٥٨)، فأخرج لغة من يقول: فاد يفود بدلًا من فاد يفيد بمعنى الموت من الأصل؛ لاختلاف الأصلين لفظًا؛ أي (فود)، و (فيد) ومعنىً؛ فالفود الذي يجاور الصدغ من جهة الأذن، وفيد معناه مات، وقد حدث الإعلال بتحرك ما قبل صوت العلة في (فَ يَ دَ)، و (فَ وَ دَ)، وتحرك صوتي العلة نفسيهما لذا لجأ العربيّ للإعلال بتغيير صوت العلة فيهما إلى صوت يجانس صوت الفتحة فيما قبلهما فقلبت الواو والياء ألفًا فأصبحتا (فَ ا دَ) في الاثنين، فأصبحا متشابهين، وأورثا إشكال الاشتراك. ومن ذلك:

- "السين والدال والعين ليس بأصلٍ يُعوَّل عليه ولا يقاس عليه، لكنّ الخليل ذكر الرجل المِسْدَع، قال: وهو الماضي لوجهه. فإن كان كذا فهو من الإبدال؛ لأنَّه من صَدَعت، كأنَّه يصدع الفلاةَ صدعاً. وحكى أنَّ قائلا قال: (سلامة لك من كلِّ نكبة وسَدْعَةٍ)، وقال: هي شبه النَّكبة، هذا شيء لا أصل له" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٣/ ١٤٨) .
- "قال الخليل: وبذلك سمِّيت قُضاعة. وذكر ناسٌ أنّ قُضاعة سمِّي بذلك لأنَّه انقضع عن قومِه، أي انقطع. فإن كان هذا صحيحاً فهو من باب الإبدال، تكون الضّاد مبدلةً من طاء" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٥/ ٩٨) . فأخرجه من (قضع)، وأدخله في (قطع)؛ لأن دلالة القطع فيه ليست من دلالات الجذر (قضع).
- "الضاد والباء والدال ليس بشيء. وإن كان ما ذكره ابنُ دريد صحيحًا، من أن الضَّبَد الضَّمَد، فهو من باب الإبدال. قال: يقال أضْبَدْتُه، إذا أنت أغضبْتَه" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٣/ ٣٨٥) ومرتكز الطرد في (ضبد) أنه لا أصل فيه، بمعنى أنه مهمل، فإذا ورد فيه فرع فهذا يدلّ لا محالة على كونه من جذر آخر، والإبدال يسوّغ ذلك بين الباء والميم؛ فهما شفويان. ومثله "الفاء واللام والطاء ليس بأصل، لأنَّه من باب الإبدال، والأصل الراء. ويقولون: أفْلَطَه الأمرُ: فاجَأه. وتكلَّمَ فلانٌ فِلاطاً، إذا فاجَأ بقولِهِ. والأصل الراء فرط، وقد ذُكِر في بابه" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٤/ ٤٥١).
- "فأمّا قولهم: جاء على عِقَّان ذاك، أي إبّانه، فهو من الإبدال. والأصل إقّان" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٤/ ٣).

والأمثلة كثيرة، وكلّها تدور في دائرة إخراج هذه الفروع، وطردها؛ فشكلها الخارجيّ مموه بسبب الإبدال، وهذا التمويه لا يخرجه من أصله الأول، وهو ما أراده ابن فارس في عملية تأصيله للعلاقات بين الفروع والأصول.

- الطرد وعلم الصرف نماذج تحليلية.

استعان ابن فارس في طرده الفروع من الأصول بظاهرة القلب المكانيّ، وتتلخص فكرة القلب المكانيّ باستبدال مكان الأصوات المكونة للجذر في ترتيبها (الحموز، ١٩٨٦: ١١-١٤) مع شرطين مهمين؛ هما بقاء معنى الجذر نفسه، وكونها تجري في لهجة واحدة، فإذا ما اختلّ أحد هذين الشرطين فلا يسمّى حينئذ قلبًا مكانيًا (وجيه، ٢٠١٠: ٦-٧)، ويبدو أن ّ القلب المكانيّ في حقيقته مرضًا لغويًا سببه ضعف الذاكرة الذهنية، أو قلة خبرتها في ترتيب أصوات الجذر ترتيبًا صحيحًا (إبراهيم، ٢٠٢١: ١٦٨٦)، لذا يغلب القلب المكانيّ عند الأطفال؛ لأنّ خبرتهم اللغوية قليلة.

وقد استطاع ابن فارس توظيف ظاهرة القلب المكانيّ في طرد مجموعة من الألفاظ التي تبدو في ظاهرها منتمية إلى جذور معينة وإعادتها إلى جذورها الأصلية بما يزيد على ٧٣ فرعًا، وفكرته تتلخص في رصد الألفاظ ومتابعة معانيها وعليه فإنها لا تنتمي إلى ما يشبهها شكلًا من الجذور وتنتمي إلى ما يشبهها من الجذور الأخرى في معانيها، فالعامل الرئيس في تشكيل معادلته هو المعنى لا اللفظ.

- قوله: "الْقَافُ وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ كَلِمَةٌ، وَهِيَ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ وَلَيْسَتْ أَصْلًا. يَقُولُونَ: هُوَ يَقُوفُ الْأَثَرَ وَيَقْتَافُهُ بِمَعْنَى يَقْفُو، وَيَقُولُونَ: أَخَذَ بِقُوفَةِ قَفَاهُ، وَهُوَ الشَّعْرُ الْمُتَدَلِّي فِي نُقْرَةِ الْقَفَا" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٤٢/٥). وكلامه صريح في طرد الأصل؛ كونه من باب القلب المكانيّ.
- من ذلك: "فأمّا قولُهم: ضَبَّت لِثتُه دماً، وضبَّت يدُه إذا سالت دماً، فليس من هذا الباب، إنّما هو مقلوب من بَضّ" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٣/ ٣٥٩) .
- من ذلك: "وسمِّيت النارُ الحُطَمة لحَطْمِها ما تَلْقَى. ويقال للعَكَرة من الإبل حُطَمَة لأنها تحطِم كلَّ شيء تلقاه. وحُطْمة السَّيل: دُقَاعُ مُعظَمِهِ. وهذا ليس أصلا؛ لأنه مقلوب من الطُّحْمة" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٢/ ٧٨) .
- من ذلك: "الواو والطاء والدال: أصلٌ واحد، وهو أن تُثَبِّتَ شيئاً بوَطْئِك حتَّى يتصلَّب. ووَطَدْتُه أطِدُه إلى الأرض... الواطد، وهو مقلوبٌ وعادته طادِيَّةٌ: قديمة" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٦/ ١٢١) فأعاد (واطد) الذي يبدو ظاهرًا أنه من الأصل (وطد) إلى أصله (طود).
- من ذلك: "التاء والعين والباء كلمةٌ واحدة، وهو الإعياء حتَّى يقال: تَعِبَ تَعَباً، وهو تَعِبٌ، ولا يقال متعوبٌ. وأتْعَبْتُه أنا إتعاباً. فأما قولهم أتْعِبَ العظمُ، إذا هِيضَ بعد الجَبْر، فليس بأصلٍ، إنَّمَا هو مقلوبٌ من أعْتِبَ. وقد ذُكِر في بابه" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ١/ ٣٤١)
- من ذلك: "العين والقاف أصل واحد يدلُّ على الشَّقّ، وإليه يرجع فروع الباب بلطف نظر. قال الخليل: أصل العقّ الشقّ. قال: وإليه يرجع العُقوق" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٤/ ٣) ثم تعقّب ورود اللفظ (أعَقَ) فقال: "وأمّا قول ابن الأعرابيّ: أعَقّ الماء يُعِقّه إعقاقاً، فليس من الباب؛ لأن هذا مقلوبٌ من أقَّعه، أي أمَرَّه" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٤/ ٩).

- من ذلك: "أما قولهم أجْحَم عن الشَّيء: إذا كعَّ عنه فليس بأصل، لأن ذلك مقلوبٌ عن أحجَم. وقد ذُكر في بابه" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ١/ ٤٣٠) .

- الطرد بالشذوذ:

بُنيت فكرة الشذوذ في اللغة نحوًا، وصرفًا على ما قرّره علماء اللغة في جمع المادّة اللغوية من قيم دالّة على أحكامهم التقويمية (الطويسيّ، ٢٠٢٥: ٤٦)؛ فالشذوذ، وقد استطاع ابن فارس توظيف الحكم بالشذوذ في طرد مجموعة من الفروع، ومبنى هذا الطرد على فقدان العلاقة الدلالية بين الأصل، والمعنى الفرعيّ لدرجة لا يمكنه معها إدراج ذلك الفرع في الأصل، فهو في تأصيله للألفاظ قد يلجأ إلى شطر المعنى العام إلى شطرين، أو أكثر إذا استطاع أن يجعل لكل مجموعة من الفروع أصلًا خاصّا بها، ولكنه. إذا لم يجد صلة – ولو على تمحّل، أو افتراض– قطع بحكم الشذوذ عليه، وهذا الشذوذ ليس بمعناه اللغويّ الذي يقابل القاعدة الكبيرة، وإنما شذوذ خاصّ يدل على عدم انطباق الفرع على الأصل مطلقًا.

والملاحظ أنّ الحكم بالشذوذ لدى ابن فارس حكم خاصّ يمكن القول: إنه الكيّ في آخر الداء؛ فهو لا يدع مجالًا لإيجاد الصلة صوتيا أو صرفيًا سواء في ضمّ الفرع إلى الأصل، أو العكس؛ أي في طرد الفرع من الأصل، وهذا يعني أنّ الشاذ لا يملك أية رابطة تمكنه من الحكم عليه بالانتماء، أو الطرد، وكان عدد الفروع التي طردها ابن فارس بسبب ذلك ٣٠ فرعًا، ومن ذلك:

*"النون والصاد والعين أصلٌ يدلُّ على خلوص ولين في الشَّيء. منه النَّاصع: الحَسَن اللَّون الشَّديد البَياض. والنِّصْع: ضربٌ من الثِّياب شديد البَيَاض. ونَصَع الحقُّ: وضَح" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٥/ ٤٣١) ، فقد طرد منه دلالة الجذر (نصع) على معنى اقشعرّ؛ فقال: " وشذَّ عن هذا قولُهم: أنْصَعَ: اقشعرَّ (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٥/ ٤٣١)؛ فليس في القشعريرة ما يربطها بدلالة النصوع والبياض مطلقًا.

* "النون والدال واللام أصلٌ صحيح يدلُّ على نَقْلٍ واضطراب، يقولون :نَدَلتُ الشيءَ ندلاً، إذا نَقلتَه .قالوا :واشتقاق المِنديل منه .ويقولون: النَّدْل :الاختلاس" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٥/ ٤١٠) ، فقد طرد منه دلالته على الوسَخ (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٥/ ٤١١)، ولعلّ دلالة الوسخ مرتبطة بالاختلاس، والسرقة؛ فقد ارتبط الندل بالسرقة، ومنه الشاهد النحويّ المعروف (ابن عقيل، ١٩٨٥: ٢/ ٢٤٢):

على حين ألهى الناسَ جلّ أمورهم فندلا زريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ

وهو يخاطب فيه صاحبه زريقًا، وهو لصّ مثله يحثّه على ندل أموال الناس كما يخطف الثعلب فريسته.

- "الهاء والواو والشين: أصَيلٌ يدلُّ على اختلاطٍ وشِبهه، منه هَوّشُوا: اختَلطوا. وهَاشت الخيلُ في الغار" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٦/ ١٩)، فقد طرد منه دلالة الجذر (هوش) على معنى صغر البطن (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٦/ ١٩).

- "النون والسين والميم أصلٌ صحيح يدلُّ على خروج نَفَس، أو ريح غير شديدةٍ الهبوب. ونَفَس الإنسان نَسيم. وكذا الرِّيح اللَيِّنة الهُبوب" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٥/ ٤٢١) ، فقد طرد منه المنسم بمعنى خُفّ البعير (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٥/ ٤٢١) .
- "النون والشين والميم يدلُّ على نُشُوبٍ شيء. ونَشَمُوا في الأمر أخَذُوا فيه. ويقال: لا يكون ذلك إلاَّ في الشَّر" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٥/ ٤٢٨)، فقد طرد منه النشَم وهو شجر يصنع منه القوس (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٥/ ٤٢٨). ولو حاولنا افتراض صلة بين النشم بمعنى الشجر الذي يصنع منه القوس، ودلالة الأصل على نشوب الشيء ما ذكره من ارتباط الجذر بمعنى الشرّ، والقوس لازم من لوازم القتل والحرب.

الطرد باتّحاد مجموعة من الأسباب:

وقد يلجأ ابن فارس للطرد بمجموعة من الأسباب، لا لسبب واحد، ومن ذلك:

- قوله في مادة (زمع): "الزَّاءُ وَالْمِيمُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الدُّون وَالْقِلَّةِ وَالذِّلَّةِ، **مِنْ ذَلِكَ الزَّمَعُ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ خَلْفَ أَظْلَافِ الشَّاءِ. وَشُبِّهَ بِذَلِكَ رُذَالُ النَّاسِ**" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٣/ ٢٤)، فذكر المعنى العام، ثم بدأ بذكر فروعه، ثم ذكر ما يمكن طرده من الفروع، فقال:"وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الزَّمَاعِ، وَأَزْمَعَ كَذَا، فَهَذَا لَهُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَقْلُوبًا مِنْ عَزَمَ، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنْ تَكُونَ الزَّاءُ [مُبْدَلَةً] مِنَ الْجِيمِ، كَأَنَّهُ مِنْ إِجْمَاعِ الْقَوْمِ وَإِجْمَاعِ الرَّأْيِ" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٣/ ٢٤)؛ فجمع بين القلب المكانيّ – السبب الصرفيّ– و والإبدال – السبب الصوتيّ– لإخراج المعنى الفرعيّ من الأصل الذي افترضه، وعاد ليطرد معنى فرعيًا آخر، مقدّما رؤية استقرائية تجعل هذا المعنى الفرعيّ في حيّز الرفض والطرد؛ بسبب الشذوذ، ورفض إدراجه في السماع، وعملية الاستقراء هذه هي الخطوة الأولى لصناعة رؤية تجميعية تسبق الفرز، فقال: (وَأَمَّا الزَّمَعُ الَّذِي يَأْخُذُ الْإِنْسَانَ كَالرَّعْدَةِ، فَهُوَ كَلَامٌ مَسْمُوعٌ، وَلَا أَدْرِي مَا صِحَّتُهُ، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الشَّاذِّ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي أَصَّلْنَاهُ) (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٣/ ٢٥) .

-تردّده في الطرد:

ومن النصوص المهمة التي تبرز آلية الطرد، وتكشف عن مدى اجتهاد ابن فارس في مدارسة الألفاظ، ومحاولته مقاربة المعنى الفرعيّ من الأصل، فيظهر تردّده في عدّ واحد من الفروع من الأصل قوله: "الْمِيمُ وَالْهَاءُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِمْهَالٍ وَإِرْخَاءٍ وَسُهُولَةٍ فِي الشَّيْءِ. مِنْهُ أَمْهَيْتُ الْحَبْلَ: أَرْخَيْتُهُ" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٥/ ٢٧٩) ، فأثبت الأصل في البدء، وذكر بعض الفروع المتصلة به لكنّه توقف في واحد منهنّ، فقال: "وَمِمَّا شَذَّ عَنِ الْبَابِ شَيْءٌ ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ، أَنَّ الْمَهَاءَ مَمْدُودٌ: عَيْبٌ وَأَوَدٌ يَكُونُ فِي الْقِدْحِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ الْبَابِ أَيْضًا ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُقَرِّبُ مِنَ الْإِرْخَاءِ وَنَحْوِهِ" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٥/ ٢٨٠)، إذ يكشف النصّ ترجيح ابن فارس العيب في السهم الذي يسمّى قِدْحًا فيرى ابتعاده عن معنى الأصل، لكنّه عاد ليحاول إيجاد صلة القربى بينهما بعلّة أن هذا العيب إنما هو حاصل بالملازمة، أو السببية؛ فلولا الإرخاء لما حدث هذا العيب.

ومثله تردده في كون (جرج) تصحيف من (مرج) عبّر عنه بالإبدال، فجعل حكمه في حيّز الإمكان، وليس الجزم، فقال: "الجيم والراء والجيم كلمة واحدة، وهي الجادّة، يقال لها جَرَجَة. وزعم ناسٌ أنّ هذا مما صحَّف فيه أبو عُبيدٍ. وليس الأمر على ما ذكَرُوه، والجَرَجَةُ صحيحة. وقياسها جُرَيج اسم رجل. ويقال إنّ الجَرِجَ القَلِق. قال:

خلخالُها في ساقها غيرُ جرجْ

وهذا ممكنٌ أن يقال: مبدل من مَرِج" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ١/ ٤٥٠)، ومثله ما ذكره في مادة (ندم)فقد ذكر ادّعاء من لم يسمّه من أهل اللغة من ورود القلب المكانيّ في المنادمة، والمدامنة، ثم نقد الرأي، وذكر سببًا عقليًا يمكن أن يخلق رابطًا دلاليًا يمكن تفسير ورود ذلك القلب فيهما، قال: "النون والدال والميم كلمةٌ تدلُّ على تَفَكُّنٍ لشيءٍ قد كان يقال: ندِم عليه نَدَمًا ونَدامةً. وشَرِيبُ الرّجلِ: مُنادِمُهُ ونديمُه. وقال: ناسٌ: المنادمة مقلوب المدامنة، وذلك إدمان الشَّراب. وفيه نظر. وناسٌ يقولون: كان الشَّريبان يكونُ من أحدهما بعضُ ما يُنْدَم عليه، فلذلك سمِّيا نديمين" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ٥/ ٤١١) وهو ما يظهر حرجه في تقبّل الادعاء وردّه، وتردده في طرد هذا الفرع.

ومن ذلك قوله: "الجيم والراء والنون أصلٌ واحد، يدلُّ على اللين والسُّهولة يقال للبَيْدَرِ جَرِينٌ؛ لأنّه مكان قد أُصْلِحَ ومُلِّسَ... جَراهيةُ القوم: جَلَبَتُهُم وكلامُهم في علانيتهم دون سِرِّهم. ولو قال قائل: إنّ هذا مقلوبٌ من الجَهْرِ والجَهْرَاء والجَهارة لكان مَذْهباً" (ابن فارس، مرجع سابق، ١٩٧٩: ١/ ٤٤٧)، وعبارته صريحة بتردده في قبول إدراجها بشكل قاطع في القلب المكانيّ حتى كون مسوّغًا لطردها.

*** الخاتمة، والنتائج.**

قدّم ابن فارس هيكلية خاصّة في صناعة المعجم العربيّ تجاوزت حدود القيمة اللفظية إلى القيمة المعنوية الدلالية للألفاظ، وكان يضع في الحسبان الدقة في انتماء الفروع إلى الأصل الذي يقرب إلى المعنى العام المحوريّ الذي تدور في فلكه المعاني الفرعية.

وهذه الصناعة اقتضت منه خلق الروابط المنطقية التي تجمع تلك الفروع بأصولها، ولما وجد أنّ كثيرًا من الفروع لا تمتلك تلك الروابط مع أصولها قام بطردها، وإرجاعها إلى أصولها الحقيقية ما استطاع إلى ذلك سبيلًا. وقد اعتمد في ذلك الطرد على توظيف الشكل والمضمون في فهم العلاقة، والحكم بوجودها، أو عدمه، وكانت تلك الآليات متنوعة بين الصوت والصرف والدلالة.

وقد كان للإبدال الصوتيّ، وكذا الإعلال أثره في ذلك الطرد، ومن الناحية الصرفية فإنّ القلب المكانيّ عامل فعّال في طرد الفروع، وإرجاعها إلى أصولها، أما الدلالة فكان الحكم بافتقاد وجود علاقة حقيقية بين الجذر وتلك الدلالات الفرعية؛ أي بين المعنى، والمعنى الفرعيّ أثره بالحكم بالشذوذ، وطرد الفروع.

وقد رصد البحث تردد ابن فارس في بعض الفروع، وعدم الجزم بطردها بما يدلّ على الجهد الذي بذله في عملية استخلاص الدلالات الأصلية وربط الدلالات الفرعية بها.

Abstract

Expelling the branch from the root in the dictionary (Maqaees Al-lughqh), an analytical study

By Husam Qaddoorei Abed

And Kholoud Jabbar Eidan

Most researchers have focused on observing Ibn Faris's (d. 395 AH) approach to the foundations themselves and pursuing the reasons and causes with which he frames the subsidiary meanings from which he extracts the general meaning. This is the usual practice in studies, but to observe something that contradicts this, namely his expulsion of the branches, raises questions about the inductive mentality through which he mastered the crafting of his dictionary.

This is a study of what he refused to include in the general meaning of those roots, which calls us to investigate the mechanisms he adopted in his approach on the one hand, and the reasons for this exclusion on the one hand of the words themselves.

Ibn Faris tends to mention a fair number of words, which he judges to be outside this general meaning, and excludes them from it. These words are the focus of this proposed research. The subject will undertake to monitor these words as much as possible—and they are numerous and sufficient—then categorize and study them according to a scientific analysis of the reason for their exclusion, to present another picture of the mechanisms of his work in the lexical industry, which demonstrates the uniqueness of his method and approach.

Keywords: expulsion, branch, root, dictionary, analysis.

*** المصادر.**

القرآن الكريم.

- إبراهيم، د. سامح عبد المنعم، الملامح الصوتية للقلب المكانيّ في اللغة العربية، (بحث)، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد ٣٦، ٢٠٢١م.
- ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، بهاء الدين، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط/١، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).
- ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، أحمد بن زكريا القزوينيّ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة، ط/١، ١٣٧٩ هـ-١٩٧٩م.
- ابن فرحون (ت ٧٩٩ هـ)، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمريّ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ط/٢، ٢٠٠٥م.
- البندر، د. عبد الزهرة، منهج الاستقراء في الفكر الإسلاميّ، دار الحكمة، لندن، ط/1، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- بوبفار، عمر، ظاهرة الإبدال بين الصوامت مقاربة صوتية دلالية في ضوء علم الأصوات الوظيفيّ، (بحث)، مجلة الذاكرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد ٥، ٢٠١٥م.

- الحلبيّ (ت ٣٥١ هـ)، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغويّ، كتاب الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخيّ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، سوريا، ١٣٧٩ هـ-١٩٦٠م.
- الحموز، د. عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكانيّ في العربية، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، دار عمار، عمان- الأردن، ط/١، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.
- زيدان، د. محمود فهمي الاستقراء والمنهج العلميّ، دار الجامعات، الإسكندرية، ١٩٧٧م.
- الطويسيّ، د. سونيا محمد موسى، مظاهر من شذوذ المشتقات في معجم لسان العرب (دراسة صرفية تحليلية)، (بحث)، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية، العدد ٦٥، ٢٠٢٥م.
- عبد الجليل، د. عبد القادر، المدارس المعجمية "دراسة في البنية التركيبية"، دار صفاء، عمان، ط/٢، ١٤٣٥ هـ- ٢٠١٤م.
- العماميّ، د. سالمة صالح محمد، الاستقراء في الفكر اللغويّ، (بحث)، مجلة مقامات، المجلد ٤، العدد ٨، ٢٠٢٠م.
- نصار، د. حسين، المعجم العربيّ، الموسوعة الصغيرة، دار الجاحظ للنشر، بغداد، ط/١، ١٩٨٠م.
- نقاز، هجيرة، الجهود المعجمية لابن فارس اللغويّ (ت ٣٩٥ هـ)، (بحث)، مجلة أبحاث، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢١م.